برنامج الأمم المتحدة للبيئة

CBD/SBI/7/3/Add.4

الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي

Distr.: General
3 June 2026

Arabic
Original: English

الهيئة الفرعية للتنفيذ

الاجتماع السابع

نيروبي، 4–12 أغسطس/أب 2026

البند 4(أ) من جدول الأعمال المؤقت*

حشد الموارد والآلية المالية: حشد الموارد

العقبات التي تعترض فعالية التمويل العالمي للتنوع البيولوجي

مذكرة من الأمانة

أولا – المقدمة

1- قرر مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، بموجب مقرره 34/16، تنفيذ المادتين 21 و39 من الاتفاقية وسد فجوة تمويل التنوع البيولوجي على الصعيد العالمي بحلول عام 2030، عن طريق ما يلي:

(أ) وضع ترتيب دائم للآلية المالية المتوخى بموجب المادة 21 من الاتفاقية؛

(ب) تقييم وتحسين حشد التمويل من جميع المصادر.

2- ولإحراز تقدم نحو تحقيق تلك الأهداف، أنشأ مؤتمر الأطراف في المقرر نفسه عمليات بين الدورات على أساس خرائط طريق أولية تضمنت تحقيق ما يلي بحلول الاجتماع السابع عشر لمؤتمر الأطراف:

(أ) مواصلة إعداد المعايير للهيكل المؤسسي لتشغيل الآلية المالية، مع مراعاة تجميع الآراء الواردة في المرفق الثاني للمقرر 34/16؛

(ب) تحديد العقبات التي تعترض فعالية التمويل العالمي للتنوع البيولوجي والتوصية، على هذا الأساس، بعناصر لزيادة تعزيزه.

3- وتوفر هذه الوثيقة، فيما يتعلق بالفقرة الفرعية 2 (ب) أعلاه، أساسا تحليليا متسقا لدعم مداولات الهيئة الفرعية للتنفيذ بشأن هذه المسألة في اجتماعها السابع. وتم الأخذ بعين الاعتبار، في التحليل، الإجراءات التي أقرتها الأطراف بالفعل في الفقرة 20 من المقرر 34/16، والتي من شأنها أن تسهم بشكل أكبر في سد فجوة التمويل العالمي للتنوع البيولوجي. ويواجه تنفيذ العديد من هذه الإجراءات وفعاليتها عقبات، وبالتالي يتم تحليل هذه الإجراءات كجزء من الاستعراض الأوسع نطاق.

* CBD/SBI/7/1.

4- وبالإضافة إلى ذلك، تم تحديد العقبات من خلال استعراض تنفيذ استراتيجية حشد الموارد، الوارد في الوثيقة CBD/SBI/7/3/Add.2 ووثيقة المعلومات المصاحبة لها، والتي تم إعدادها باستخدام التقارير الوطنية السابعة المقدمة مؤخرا وأحدث البيانات والتقارير المتاحة والمنشورة منذ اعتماد المقرر 34/16.

5- وعلاوة على ذلك، استرشد التحليل الوارد في هذا التقرير بالآراء والأمثلة التي تقاسمها المشاركون في حلقة العمل حول حشد الموارد، والتي يسّرتها الأمانة في روما في الفترة من 10 إلى 13 فبراير/شباط 2026.

6- وتُعدّ المعلومات الواردة في هذه الوثيقة امتدادا لتحليل مشهد تمويل التنوع البيولوجي الذي أجرته الأمانة قبل الاجتماع السادس عشر لمؤتمر الأطراف،[1] والعمل الذي اضطلعت به الأمانة منذ ذلك الاجتماع.

7- ويتمثّل أحد الافتراضات الأساسية المستخدمة في التحليل في ضرورة تقييم فعالية تمويل التنوع البيولوجي على صعيد النتائج الإجمالية للتنوع البيولوجي، مع الأخذ بعين الاعتبار كلا من التدفقات المالية وتدابير السياسات الداعمة للتنوع البيولوجي، فضلا عن مدى تأثير الأنشطة الاقتصادية الجارية والحوافز المالية سلبا على التنوع البيولوجي، مما قد يضعف المكاسب المحققة أو يلغيها.

ثانيا – النهج التحليلي: فعالية التمويل العالمي للتنوع البيولوجي

ألف – تعريف "الفعالية" في سياق تمويل التنوع البيولوجي

8- لأغراض هذه الدراسة، يُعرَّف التمويل العالمي الفعّال للتنوع البيولوجي بأنه التدفقات المالية العامة والخاصة، الدولية والمحلية، التي تنجح، منفردة ومجتمعة، بما يلي:

(أ) التواؤم مع أهداف الاتفاقية؛

(ب) التواؤم مع غايات وأهداف إطار كونمينغ–مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي؛

(ج) تحقيق نتائج قابلة للقياس ومستدامة في مجال التنوع البيولوجي؛

(د) تحقيق نتائجها في مجال التنوع البيولوجي دون توليد آثار بيئية أو اجتماعية غير مقصودة تقوّض النتائج الطويلة الأجل.

9- وبالتالي، فإن فعالية التمويل العالمي للتنوع البيولوجي ليست ثنائية. وقد تتفاوت التدفقات المالية في فعاليتها تبعا لما يلي:

(أ) حجم الموارد وإمكانية التنبؤ بها؛

(ب) تواؤمها مع استراتيجيات التنوع البيولوجي وأولوياته؛

(ج) الحوكمة، والضمانات، وتدابير المساءلة؛

(د) القدرة المؤسسية على التنفيذ؛

(هـ) تفاعلها مع الحوافز، بما في ذلك الإعانات، والأنشطة الاقتصادية الضارة بالتنوع البيولوجي.

[1] انظر CBD/COP/16/INF/32.

باء – النهج التحليلي لتحديد العقبات

10- يتم تحديد العقبات من خلال نهج تشخيصي يركّز على القيود الهيكلية والمنهجية المتكررة التي تظهر عبر الأقاليم ومصادر التمويل والأطر المؤسسية. وفي هذه الدراسة، تُعرَّف العقبة على أنها حالة أو ديناميكية تقلل بشكل منهجي من احتمالية أن يحقق تمويل التنوع البيولوجي النتائج المرجوة.

11- ويسترشد التحليل بثلاثة عناصر:

(أ) السببية: تُدرس العقبات من حيث قدرتها على تقييد النتائج، ولا تتم دراستها على أنها مجرد تحديات وصفية؛

(ب) التباين: تعمل العقبات بطرق مختلفة عبر البلدان والسياقات، ولا يوجد قيد ينطبق على مستوى العالم؛

(ج) الوصفية: لا يعني تحديد العقبات وجود تسلسل هرمي إلزامي للحلول أو الالتزامات.

ثالثا – العقبات التي تعترض فعالية التمويل العالمي للتنوع البيولوجي

ألف – عدم تواؤم السياسات، وضعف التآزر، وتحديات التعميم

12- تتأثر فعالية تمويل التنوع البيولوجي سلبا بضعف إدماج اعتبارات التنوع البيولوجي في كل من المشهد المالي والسياسات الاقتصادية والقطاعية الأوسع نطاقا.

13- وفي كثير من الحالات، يُعزل تمويل التنوع البيولوجي عن القرارات المتخذة في القطاعات التي تنشأ عنها أهم دوافع فقدان التنوع البيولوجي، مثل الزراعة، والبنية التحتية، والطاقة، والتجارة والتخطيط الإنمائي.[2] ويوجد تجزؤ مماثل في الأدوات المالية ضمن مشهد التمويل العالمي للتنوع البيولوجي، مما يحدّ من القدرة على تسخير وتوسيع نطاق أوجه التآزر بين الجهات المانحة ونظم التمويل المحلية والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف.

14- ويؤدي الافتقار إلى التعميم الشامل إلى ما يلي:

(أ) تقويض نتائج التنوع البيولوجي بسبب السياسات والاستثمارات في قطاعات أو أدوات تمويل أخرى؛

(ب) توجيه التمويل نحو التخفيف من الآثار بدلا من الوقاية منها؛

(ج) ضياع فرص الاستفادة من تدفقات مالية أكبر لتحقيق نتائج مفيدة للتنوع البيولوجي، مثل تحسين أوجه التآزر مع تمويل المناخ أو القطاع الخاص.

15- ويقلل غياب تواؤم السياسات المتعلقة بالتنوع البيولوجي، والمناخ، والتجارة، والضرائب والتعاون الإنمائي من فعالية تمويل التنوع البيولوجي، ويؤكد الحاجة الملحة إلى تحقيق اتساق أفضل بين أطر السياسات. وتُعدّ الجهود المتواصلة والمُعززة لتحقيق الهدف 14 من الإطار ذات أهمية بالغة لمعالجة هذه المسألة على المستوى المنهجي. ويُمثل الارتقاء بدور الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي، بحيث تصبح أطرا شاملة للحكومة بأسرها وللمجتمع بأسره، أداة للأطراف لتحسين تواؤم السياسات، وبالتالي تعزيز فعالية تمويل التنوع البيولوجي.

16- وأفادت عدة أطراف، من خلال تقاريرها الوطنية السابعة، عن طموحاتها لتحسين تعميم التنوع البيولوجي في السياسات الوطنية. ويمكن لتبادل الدروس المستفادة والممارسات الجيدة الناشئة، من خلال آلية غرفة تبادل المعلومات الخاصة بالاتفاقية، أن يدعم تطبيق هذه الدروس والممارسات.

[2] انظر الوثيقة CBD/SBI/7/12 للاطلاع على تحليل مفصل للعقبات المتعلقة بالتعميم.

17- وقد يؤدي ضعف التواؤم بين تمويل التنوع البيولوجي وتمويل المناخ إلى ازدواجية أو تشتيت الجهود في كلا المجالين؛ بل قد تؤدي الجهود المبذولة في أحد المجالين إلى آثار سلبية غير مقصودة على المجال الآخر. ويتطلب التغلب على ضعف التواؤم بذل جهود مقصودة لبناء أوجه تآزر بين تمويل التنوع البيولوجي وتمويل المناخ، وذلك لتعزيز فعاليتهما وضمان عدم وجود أية عواقب سلبية غير مقصودة. وترد الإجراءات الرامية إلى تحسين أوجه التآزر بين تمويل التنوع البيولوجي وتمويل المناخ في الفقرة 8 من مشروع المقرر الوارد في التوصية 1/6 الصادرة عن الهيئة الفرعية، كما ترد خطوات تحديد وتفعيل أوجه التآزر المحتملة بين تمويل التنوع البيولوجي وتمويل المناخ في الفقرة الفرعية 6 (أ) من مشروع المقرر الوارد في التوصية 3/27 الصادرة عن الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية.

18- وبالإضافة إلى ذلك، يمكن استكشاف فرص أخرى فيما يتعلق بآليات مخصصة للمساعدة في تطوير أوجه التآزر أثناء إعداد المشاريع، بما في ذلك، على سبيل المثال، مواصلة تعميم اعتبارات تمويل التنوع البيولوجي وتمويل المناخ في الدعم المقدم من خلال الآليات المالية.

19- وأخيرا، لا يُعدّ تحسين أوجه التآزر مع القطاع الخاص من خلال تحسين إشارات وحوافز السياسات (انظر القسم الفرعي التالي) أمرا أساسيا لتحسين حجم التدفقات المالية فحسب، بل ولزيادة فعاليتها أيضا.

باء - الإعانات والتدفقات المالية الضارة بالتنوع البيولوجي

20- أشار برنامج الأمم المتحدة للبيئة، في أحدث تقرير له حول حالة التمويل من أجل الطبيعة، إلى أنه في عام 2023، تدفق مبلغ 7.3 تريليون دولار أمريكي إلى أنشطة ضارة بالطبيعة، بما في ذلك إعانات الوقود الأحفوري والاستثمارات في قطاعات ذات تأثير كبير، مثل المرافق والطاقة، ويعادل ذلك 30 ضعف المبلغ المستثمر في الحلول القائمة على الطبيعة.[3]

21- وغالبا ما تؤدي الإعانات الضارة بالبيئة، وحالات المعاملة الضريبية التفضيلية، وأطر الاستثمار العام غير المتوائمة، إلى خفض كلفة الأنشطة الضارة بالتنوع البيولوجي أو حجبها عن مؤشرات السوق التي تعكس الضرر الإيكولوجي. وقد تتجاوز هذه الحوافز بحجمها التدفقات المفيدة للتنوع البيولوجي، مما يُحيّد أو يعكس فعليا تأثير تمويل التنوع البيولوجي. ويُعدّ استمرار انتشارها عقبة هيكلية كبيرة في وجه فعالية تمويل التنوع البيولوجي.

22- وتُعتبر الجهود المتواصلة والمكثفة لتحقيق الهدف 18 من الإطار ضرورية لإطلاق العنان لتمويل التنوع البيولوجي الكبير المحتمل، وذلك من أجل استثمارات طويلة الأجل أكثر أمانا في التنوع البيولوجي. وتوفر أدوات مثل *دليل عمل مبادرة تمويل التنوع البيولوجي*[4] وأداة *طبيعة الإعانات*،[5] اللذان يعترفان بالتعقيدات الكامنة، مسارات محددة للعمل.

23- وتُضعف التدفقات المالية غير المشروعة القدرة المالية والمساءلة، مما يُقيّد قدرة الحكومات على تمويل أهداف التنوع البيولوجي. وكما هو موضّح في دراسة استكشاف مشهد تمويل التنوع البيولوجي التي أُجريت في عام 2024،[6] فإن

[3] برنامج الأمم المتحدة للبيئة، *حالة التمويل من أجل الطبيعة 2026: الطبيعة في وضع حرج - دعم اقتصاد التحول الطبيعي بقيمة تريليون دولار أمريكي* (نيروبي، 2026).

[4] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، *دليل عمل مبادرة تمويل التنوع البيولوجي لعام 2024: التمويل من أجل الطبيعة* (نيويورك، مبادرة تمويل التنوع البيولوجي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2024).

[5] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومبادرة تمويل التنوع البيولوجي، *طبيعة الأنواع: دليل عملي لإعادة توجيه الإعانات الضارة بالتنوع البيولوجي وتحسين آثارها على الإنسان والطبيعة* (نيويورك، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2024).

[6] CBD/COP/16/INF/32.

التدفقات المالية غير المشروعة، بما في ذلك القضايا المرتبطة بالعدالة الضريبية والتهرب الضريبي، قد تؤثر سلبا على تأمين التمويل للتنوع البيولوجي.

24- وقد تنجم التدفقات غير المشروعة عن الاستغلال غير القانوني وغير المُبلّغ عنه وغير المُنظّم للموارد الطبيعية، مثل الغابات أو الأرصدة السمكية، ومن شأن معالجة هذه التدفقات أن توفر رافعة غير مباشرة هامة للتصدي لهذا الاستغلال. فعلى سبيل المثال، تشير التقديرات إلى أن الجرائم المتعلقة بالحراجة، بما في ذلك قطع الأشجار غير القانوني وإزالة الغابات غير القانونية، تولّد ما يتراوح بين 51 مليار دولار امريكي و152 مليار دولار أمريكي سنويا.[7] وقدّر البنك الدولي أن الحكومات تخسر ما بين 6 مليارات دولار أمريكي و9 مليارات دولار أمريكي سنويا من عائدات الضرائب بسبب قطع الأشجار غير القانوني.[8] ويمكن توجيه هذه المبالغ نحو تحقيق نتائج إيجابية في مجال التنوع البيولوجي، مما يسهم في تعزيز فعالية التمويل الموجّه بالفعل نحو تحقيق نتائج مفيدة في هذا المجال.

25- ومن شأن معالجة القضايا المتعلقة بالتدفقات المالية غير المشروعة، وتعزيز العدالة الضريبية، وتحسين الشفافية في الأنظمة المالية، أن يسهم في ضمان كفاية التمويل وحماية التنوع البيولوجي، ويساعد على زيادة فعالية التمويل القائم والجديد المُخصص للتنوع البيولوجي. وفي هذا الصدد، أطلقت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مبادرة مفتشو ضرائب بلا حدود لدعم السلطات الوطنية لإدارة الضرائب، مع التركيز على مراجعة الحسابات. وبفضل أكثر من 110 برامج في 70 ولاية قضائية نامية، ساعدت المبادرة البلدان على جمع 2.4 مليار دولار أمريكي من الإيرادات الضريبية الإضافية، و6.39 مليار دولار أمريكي من التقييمات الضريبية منذ إطلاقها في عام 2015.[9] وبالإضافة إلى ذلك، تم إطلاق ائتلاف في عام 2025، خلال المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية، لتسريع إصلاح الإنفاق الضريبي.

26- ووضع الفريق الرفيع المستوى المعني بتعزيز المساءلة والشفافية والنزاهة في الشؤون المالية الدولية من أجل تحقيق خطة عام 2030، مسارات لإجراء تغييرات أكثر منهجية لازمة لتعزيز المساءلة المالية والشفافية والنزاهة.[10] وستؤدي مثل هذه المسارات دورا حاسما في تعزيز نطاق وفعالية تمويل التنوع البيولوجي لتحقيق أهداف وغايات الإطار.

جيم – القيود على مستوى الاقتصاد الكلي وقيود المالية العامة

27- في العديد من البلدان، يتسم الإنفاق على التنوع البيولوجي بطابع تقديري وتجزؤ مؤسسي، مما يجعله معرضا بشكل خاص لضغوط الميزانية. وحتى عندما يُعترف بالتنوع البيولوجي كأحد الأولويات في الاستراتيجيات الوطنية، قد يتم تخفيض مخصصات الميزانية أو تأجيلها أو إعادة تخصيصها استجابة للصدمات على مستوى الاقتصاد الكلي أو التطورات الجيوسياسية أو غيرها من الاحتياجات التي تتطلب تعديلات.

28- كما تؤثر هذه الضغوط على إمكانية التنبؤ بالتدفقات المالية العامة الدولية، والتي تُعتبر بالغة الأهمية لنجاح تنفيذ الإطار. وقد تنخفض المساعدة الإنمائية الرسمية والتمويل الميسر أو تتفاوت استجابة للقيود المالية في البلدان المانحة أو التحولات الجيوسياسية أو الأولويات المتنافسة. وشهدت المساعدة الإنمائية الرسمية التي قدمها أعضاء وشركاء لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي انخفاضا بنسبة 23.1 في المائة في عام

[7] C. Nellemann وآخرون، محررون. *أطلس العالم للتدفقات المالية غير المشروعة* (مركز RHIPTO في النرويج للتحليلات العالمية، والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية، المبادرة العالمية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، 2018).

[8] البنك الدولي، *قطع الأشجار غير القانوني، وصيد الأسماك، وتجارة الحياة البرية: التكاليف وكيفية مكافحتها* (2019).

[9] منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، *مفتشو ضرائب بلا حدود: عشر سنوات من المساعدة العملية في البلدان النامية* (باريس، منشورات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، 2025).

[10] انظر A/75/810/Rev.1، المرفق.

2025 مقارنة بعام 2024، ويعتبر ذلك أكبر انكماش سنوي يتم تسجيله كما أنه ثاني عام يشهد انخفاضا على التوالي.[11] ومن المتوقع حدوث انخفاضات مماثلة في تمويل التنوع البيولوجي.[12]

29- وتقلل هذه العوائق من عدد الجهات المانحة العامة الدولية التي تساهم في تمويل التنوع البيولوجي ومقدار التمويل المقدم بشكل عام. وقد تتم ملاحظة اتجاهات مماثلة لدى الجهات المانحة الخاصة، الأمر الذي يفاقم الآثار السلبية على تمويل التنوع البيولوجي.

30- ويقوّض تقلب التمويل وانخفاضه التخطيطَ المتوسطَ الأجل والطويلَ الأجل للعمل المتعلق بالتنوع البيولوجي، والذي غالبا ما يتطلب استثمارا مستداما على مدى فترات طويلة. وبالتالي، لا يؤثر سياق الاقتصاد الكلي على توافر تمويل التنوع البيولوجي فحسب، بل يؤثر أيضا على استقرار هذا التمويل وفعاليته بمرور الزمن.

31- ويُعدّ تعزيز توفير الدعم المالي في الوقت المناسب وإمكانية الوصول إليه لصالح البلدان الأطراف النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية، والأطراف التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، أمرا حيويا لمعالجة فجوة التمويل العالمي للتنوع البيولوجي. وسيتم أدناه توضيح السبل التي يمكن من خلالها لهذا الإجراء دعم حشد الموارد المحلية.

32- وغالبا ما يأتي الاعتماد المفرط على التمويل القصير الأجل القائم على المشاريع لتحقيق نتائج التنوع البيولوجي نتيجة لنقص الدعم المالي للتنوع البيولوجي الذي يتسم بحسن التوقيت والموثوقية وإمكانية الوصول إليه. وفي حين أن تمويل المشاريع يمكن أن يدعم التدخلات المستهدفة، والتي غالبا ما تكون أصغر حجما، إلا أنه غير مناسب للأطر الزمنية الطويلة اللازمة لتحقيق نتائج مستدامة تعود بالفائدة على التنوع البيولوجي. ولذلك، يهدد التمويل غير المستدام استمرارية الجهود، ويضعف المؤسسات، ويزيد من احتمالات عدم استدامة المكاسب المحققة من خلال المشاريع الفردية. ويمكن استكشاف سبل ووسائل تخصيص الأموال العامة للعمل المتعلق بالتنوع البيولوجي كحلول ممكنة.

33- وقد لا تعكس هيمنة النُهج القائمة على المشاريع تفضيلات الجهات المانحة فحسب، والتي قد تنتج بدورها عن معوقات في قواعد الميزانية، وإنما تعكس أيضا قيودا أعمق على مستوى المالية والميزانية تعيق الانتقال نحو تمويل طويل الأجل وبرامجي ونُظمي للتنوع البيولوجي. ويجب مواءمة التمويل الدولي للتنوع البيولوجي بشكل أفضل مع الاحتياجات الطويلة الأجل المحددة، بما يتجاوز دورات تمويل المشاريع.

34- وأخيرا، تعتبر استدامة الديون عقبة رئيسية على مستوى الاقتصاد الكلي أمام توافر تمويل التنوع البيولوجي وفعاليته في العديد من البلدان. إذ يحدّ تزايد أعباء الديون، وارتفاع أسعار الفائدة، وتقلبات أسعار الصرف، ومحدودية الحيز المالي، من قدرة الحكومات على تخصيص الإنفاق المتعلق بالتنوع البيولوجي وحمايته والحفاظ عليه. وترد الإجراءات التي يمكن اتخاذها للنظر فيها في الفقرة 5 من مشروع المقرر الوارد في التوصية 1/6.[13]

دال - القيود المؤسسية وقيود القدرة الاستيعابية

35- تؤثر القيود المؤسسية وقيود القدرة الاستيعابية إلى حدّ كبير على فعالية تمويل التنوع البيولوجي على جميع المستويات. وهي تشمل محدودية القدرة على إعداد المشاريع وتطوير ذخيرة المشروعات، وتشتت الولايات بين المؤسسات،

[11] منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، "انخفاض تاريخي في المساعدات الخارجية: بيانات أوليّة عن المساعدة الإنمائية الرسمية لعام 2025"، 9 أبريل/نيسان 2026.

[12] منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، *التنوع البيولوجي وتمويل التنمية 2015-2023* (سيصدر قريبا).

[13] تم استعراض هذا الموضوع بمزيد من التفصيل في الدراسة المتعلقة بالعلاقة بين استدامة الديون وتنفيذ الاتفاقية، والتي كلفت الأمانة بإجرائها، والواردة في الوثيقة CBD/SBI/6/INF/15. وتخضع الدراسة حاليا لاستعراض الأقران وسيتم استكمالها في وقت لاحق من عام 2026.

وارتفاع تكاليف المعاملات، وعدم كفاية الخبرات الفنية اللازمة للتنفيذ والرصد. كما يمكن أن تؤدي هذه القيود إلى ضعف تعميم السياسات على نطاق أوسع، على النحو الوارد وصفه أعلاه.

36- وتوجد أمثلة عديدة على عدم الاستخدام الكامل لتمويل منح مشاريع التنوع البيولوجي بسبب نقص القدرات. فعلى سبيل المثال، قد يعني عدم كفاية القدرات الفشل في إيجاد كوادر فنية مؤهلة لتنفيذ العمل، كما أن إجراءات التوريد المعقدة وغير الملائمة للغرض قد تؤخر تنفيذ المشاريع بما يتجاوز نوافذ التمويل المتاحة.

37- وقد تعيق قيود مماثلة الاستخدام الفعال لآليات التمويل الابتكارية والمختلطة. فبينما يشار غالبا إلى التمويل المختلط وغيره من النُهج الابتكارية كسبل محتملة لتوسيع نطاق تمويل التنوع البيولوجي، إلا أن نشرها يعتمد على توافر المشاريع القابلة للتمويل، وآليات تقاسم المخاطر، والقدرة المؤسسية على هيكلة الترتيبات المالية المعقدة وإدارتها ورصد الامتثال. وفي كثير من السياقات، لا تتوفر هذه الشروط إلا بصورة جزئية.

38- وعلى الرغم من أهمية التمويل الأوّلي والمنح في تجريب النُهج ودعم التدخلات في مراحلها المبكرة، إلا أنها غالبا ما تستخدم دون مسارات واضحة للتوسع أو الانتقال إلى هياكل تمويل طويلة الأجل. ونتيجة لذلك، قد تحقق المنح نجاحا محليا دون المساهمة في تغيير مستدام أو منهجي.

39- وتختلف القيود من سياق لآخر. فبعض البلدان والمؤسسات تتمتع بقدرة كبيرة على التنفيذ حتى في ظل ظروف مالية محدودة، في حين تعاني غيرها من صعوبة استيعاب الموارد المتاحة. ويؤكد هذا التباين على أهمية التمييز بين العوائق الخاصة بكل سياق والتشخيصات العامة، وضمان تكييف الجهود المبذولة لتحسين فعالية تمويل التنوع البيولوجي مع سياقاتها الخاصة.

40- وتتسع فجوات القدرات في العديد من البلدان النامية بسبب المتطلبات العديدة والمتنوعة التي تفرضها الجهات المانحة على المؤسسات. وكثيرا ما تُذكر فجوات القدرات كعوائق على مستوى المشاريع أمام فعالية تمويل التنوع البيولوجي. غير أن اعتبارها بمثابة عائق منهجي أوسع نطاقا قد ييسّر إجراء تغييرات هيكلية أكثر فعالية، مثل بعض التحولات المذكورة آنفا في التمويل العام، والتي من شأنها أن تتيح حيزا ماليا أكبر للحكومات للاستثمار في القدرات اللازمة لتمويل التنوع البيولوجي بفعالية أكبر؛ وإعادة هيكلة التمويل المتعدد الأطراف والثنائي لمشاريع التنوع البيولوجي إدراكا للحاجة إلى قدرات مؤسسية كافية طويلة الأجل؛ وتحسين الكفاءة العامة وتنسيق الآليات والأدوات العالمية لتمويل التنوع البيولوجي، وذلك بهدف تبسيط القدرات المؤسسية اللازمة لتحقيق أثر أكبر.

41- وأخيرا، من شأن تحسين التنسيق بين الجهات المعنية في وزارتي البيئة والمالية أن ييسّر استخدام الموارد بكفاءة أكبر.

هاء - تتبع تمويل التنوع البيولوجي وتجزئة التصنيف

42- قرر مؤتمر الأطراف، في المقرر 34/16، سد فجوة تمويل التنوع البيولوجي على الصعيد العالمي، من خلال جملة من التدابير، من بينها تعزيز فعالية الموارد التي تم حشدها في مشهد التمويل العالمي للتنوع البيولوجي ورصدها ومساءلتها وشفافيتها.

43- وتُعتبر أنظمة التتبع الفعالة أساسية لقياس التقدم المحرز في تحقيق الهدف 19 من الإطار، ولتحسين الشفافية والمساءلة فيما يتعلق بتمويل التنوع البيولوجي الذي تم حشده. وتؤدي التصنيفات المتسقة دورا هاما في هذا الصدد، وذلك نظرا لاستخدامها في تحديد تدفقات التمويل التي تُعتبر تمويلا للتنوع البيولوجي.

44- وتقدم دراسة تناولت فرص تعزيز تتبع مختلف مصادر تمويل التنوع البيولوجي، تم إعدادها بناء على طلب ورد في الفقرة 25 (ب) من المقرر 34/16، تفاصيل إضافية حول موضوع التتبع واستخدام التصنيفات والأدوات الأخرى، وستكون متاحة في وثيقة معلومات. وترد أدناه النتائج الرئيسية للدراسة.

45- وسيساهم تحسين تتبع مختلف مصادر تمويل التنوع البيولوجي في دعم التقدم المحرز في المجالات التالية:

(أ) سد فجوة تمويل التنوع البيولوجي، حيث يسهم تحسين التتبع في توضيح حجم هذه الفجوة وأسبابها المحتملة، مما ييسّر مقارنة التدفقات الحالية بالاحتياجات وتوجيه الموارد من المصادر العامة، والخاصة، والمحلية، والدولية؛

(ب) تعزيز المساءلة والشفافية بفضل زيادة وضوح مصادر التمويل واستخداماته ومواءمته مع غايات التنوع البيولوجي، مما يقلل من التمويه الأخضر ويُمكّن من التحقق من الالتزامات؛

(ج) مواءمة التدفقات المالية مع أهداف التنوع البيولوجي، حيث يسهم تحسين التتبع في إرشاد قرارات الاستثمار ويسلّط الضوء على مساهمة التمويل الإنمائي الأوسع نطاقا في أهداف التنوع البيولوجي، مما يساعد على ضمان دعم التمويل العام والخاص للتنوع البيولوجي بدلا من الإضرار به.

46- وتتمثّل العقبات الرئيسية لتتبع مختلف مصادر تمويل التنوع البيولوجي في التجزئة، وفجوات البيانات، والفجوات المنهجية، ومحدودية القدرات.

47- **التجزئة**. تعيق التجزئة الكبير في مشهد التعريفات والمؤسسات ونظم الإبلاغ عملية تتبع تمويل التنوع البيولوجي. ولا يوجد تعريف موحد متفق عليه لتمويل التنوع البيولوجي، وتتداخل حدوده مع تمويل المناخ. وفي مجموعات متعددة من البيانات والمنهجيات، يتم تطبيق معايير وقواعد إسناد متباينة، في حين يتوزع الإبلاغ بين المؤسسات والبلدان والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، مما قد يؤدي إلى تقديرات غير متسقة، وازدواجية، وقابلية مقارنة محدودة، وصعوبة تكوين صورة متسقة لتمويل التنوع البيولوجي.

48- **فجوات البيانات**. غالبا ما تكون التدفقات الهامة لتمويل التنوع البيولوجي، مثل تلك الصادرة عن المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، والإنفاق دون الوطني، والمساهمات الخاصة أو الخيرية، غير موجودة أو غير مكتملة أو غير مبلغ عنها بشكل متسق. وكثيرا ما تكون البيانات مجزأة بين المؤسسات، ومتقادمة نتيجة لدورات الإبلاغ المتدرجة وعمليات التحليل والتثبّت المطولة، أو غير متاحة على الإطلاق. وحتى عندما يتم جمع البيانات المتعلقة بتمويل التنوع البيولوجي من خلال نظم إحصائية راسخة، مثل نظام المحاسبة البيئية-الاقتصادية، فإن هذه المصادر لا تحتوي دائما على تفاصيل كافية حول التدفقات الخاصة بالتنوع البيولوجي، وقد يكون تتبع تدفقات القطاع الخاص أكثر صعوبة، ولا تقوم جميع البلدان بالإبلاغ بالقدر نفسه. وتجعل مثل هذه التحديات من الصعوبة بمكان تقييم المستويات الإجمالية للتمويل، وتتبع التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف، وتقدير الفجوة في تمويل التنوع البيولوجي بشكل موثوق.

49- **الفجوات المنهجية**. يفرض تباين المنهجيات التي تستخدمها الجهات المسؤولة عن البيانات تحديات في وجه تجميع البيانات وقابليتها للمقارنة. فغياب نظم توسيم، ومعامِلات، ومؤشرات، وقواعد تجميع موحدة، قد يؤدي إلى أوجه عدم دقة في الحساب، في حين لا تتم تغطية بعض الأدوات (مثل الضمانات أو حقوق الملكية) بشكل كاف في آليات الإبلاغ المختلفة. وتعتمد العديد من النظم على تقديرات تقريبية أو بيانات يتم الإبلاغ عنها ذاتيا، ولا تُوفّر المؤشرات الحالية التغطية الكاملة اللازمة لتتبّع تمويل التنوع البيولوجي بدقة وموثوقية. غير أنه تم بذل جهود حثيثة لمعالجة هذه التحديات في السنوات الأخيرة على المستويين الوطني والإقليمي، كما هو الحال في التصنيفات. ومنذ عام 2002، أُطلقت العديد من التصنيفات الجديدة والمُحدّثة، بما في ذلك من قبل الاتحاد الأوروبي؛ والعديد من بلدان أمريكا اللاتينية والبحر

الكاريبي، بما في ذلك البرازيل، وشيلي، وكولومبيا، وكوستاريكا، والمكسيك، وبنما؛ وبنك التنمية الأفريقي؛ ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، مع تصنيفات لاحقة تم تصميمها خصيصا لكل بلد في إندونيسيا، وماليزيا، والفلبين، وسنغافورة، وتايلند.

50- **محدودية القدرات.** تفتقر العديد من البلدان إلى القدرات المالية والتقنية والمؤسسية اللازمة لتتبع تمويل التنوع البيولوجي بفعالية. وتشمل التحديات عدم كفاية التمويل، ومحدودية الموظفين والخبرات، وضعف النظم الإحصائية، والافتقار إلى قواعد بيانات متكاملة أو آليات توسيم للميزانية. وقد لا يكون الإبلاغ موحدا، كما أنه يعتمد أحيانا على الدعم الخارجي، مما يؤدي إلى بيانات غير مكتملة وغير متسقة، ويحدّ من القدرة على رصد المعلومات المالية والإبلاغ عنها واستخدامها في عملية صنع القرار.

51- وهناك فرص متاحة لمعالجة هذه التحديات، بما في ذلك في مجال التمويل العام الدولي والمحلي، وفي مجال التمويل الخاص بشكل عام، كما هو موضّح أدناه.

52- **التمويل العام الدولي.** يمكن أن يؤدي توحيد التعاريف والمعامِلات ومعايير الإبلاغ إلى تحسين قابلية المقارنة، والحد من الازدواجية في الحساب، وتعزيز التتبع. وعلى المدى القريب، يمكن أن يؤدي تحسين استخدام النظم القائمة وزيادة إبلاغ المنظمات المتعددة الأطراف إلى تعزيز تغطية البيانات واتساقها. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يشكّل نظام المحاسبة البيئية–الاقتصادية، وغيره من النظم الإحصائية الراسخة، أساسا لتعزيز توحيد الإبلاغ، وتطوير نُهج مصممة لتكون أكثر ملاءمة وتوفر الدقة اللازمة لتحسين تتبع التمويل الخاص بالتنوع البيولوجي. وعلى المدى البعيد، يمثّل وضع جدول أعمال إنمائي لما بعد عام 2030 فرصة لمواءمة رصد المناخ–التنوع البيولوجي، وتوحيد قواعد الإسناد، وتحسين تتبع التدفقات المتعددة الأطراف والتدفقات بين بلدان الجنوب.

53- **التمويل العام المحلي:** يمكن لتقارير وطنية أكثر دقة واستراتيجيات وخطط عمل وطنية للتنوع البيولوجي، مدعومة بنظم رصد مدمجة، أن تضفي قدرا أكبر من المنهجية والموثوقية على تتبع التمويل المحلي للتنوع البيولوجي. كما يمكن لتحسين تحديد الأهداف والإبلاغ، مدعوما ببناء القدرات، أن يعزز اتساق البيانات المالية وصلتها. ويمكن لتوسيع نطاق أدوات توسيم الميزانية وتتبعها أن يزيد من وضوح التمويل المحلي وتواؤمه مع أهداف التنوع البيولوجي. ويُعتبر العمل المستمر على تطوير وتطبيق التصنيفات، على النحو المذكور في الفقرة 49، أمرا بالغ الأهمية للتغلب على التحديات التي تواجه التمويل العام المحلي.

54- **التمويل الخاص.** يمكن لإطار مشترك ينطوي على تعريفات وتصنيفات موحدة أن يحسّن التتبع بشكل كبير. كما يمكن للتصنيفات المنسقة والقابلة للتشغيل البيني أن تعزز قابلية المقارنة والاعتماد، شريطة أن تكون عملية ومدعومة بتوجيهات. ويمكن لتعزيز متطلبات الإفصاح، وتوضيح قواعد الإسناد، وتحسين إدماج البيانات أن يزيد من جودة البيانات وتغطيتها.

واو - فجوات الضمانات والحوكمة والرصد

55- تُعدّ الضمانات وترتيبات الحوكمة ونظم المساءلة عناصر أساسية لفعالية تمويل التنوع البيولوجي، إلا أنه لا تزال هناك فجوات في تطبيق أطر الضمانات الرسمية. وغالبا ما يعمل تمويل التنوع البيولوجي في مناطق غنية إيكولوجيا ولكنها معرضة للمخاطر اجتماعيا، بما في ذلك أراضي الشعوب الأصلية والمناطق الطبيعية الريفية والمناطق المنخفضة الدخل. وبدون ضمانات، قد تؤدي الاستثمارات في التنوع البيولوجي إلى إلحاق أضرار غير مقصودة بالتنوع البيولوجي نفسه، وعواقب اجتماعية سلبية، مثل تهجير المجتمعات المحلية نتيجة لتوسع المناطق المحمية، وفقدان الحقوق العرفية في الأراضي والموارد، وتأثيرات متباينة بين الجنسين، وتقييد سبل العيش التي تعتمد على النظم الإيكولوجية.

56- وبالإجمال، يجري اعتماد الضمانات وتطبيقها بفعالية أكبر. ومع ذلك، لا تزال التحديات قائمة. ولإجراء دراسة حول كيفية تطبيق التوجيهات المتعلقة بالضمانات في آليات تمويل التنوع البيولوجي، المعتمدة في المقررين 3/12

و15/14،[14] أجرت الأمانة دراسة استقصائية[15] وحددت التحديات المتكررة التالية، مع الإشارة إلى أن بعض هذه التحديات قد لا ينطبق على جميع الظروف:

(أ) محدودية القدرات المؤسسية، والخبرات الفنية والموارد المالية لدى المنظمات المنفذة، والمؤسسات المالية وشركاء المجتمع المحلي؛

(ب) عدم كفاية التمويل لتحقيق أهداف التنوع البيولوجي، وارتفاع التكاليف القانونية وتكاليف المعاملات والتثبّت؛

(ج) ضعف التنسيق بين أصحاب المصلحة، والافتقار إلى نظم معلومات موحدة، وازدواجية التدخلات نتيجة لمحدودية تبادل البيانات؛

(د) عدم كفاية نظم الرصد، والافتقار إلى بنية تحتية ومؤشرات موحدة، والاعتماد على الجهات المنفذة في الإبلاغ، وصعوبة ترجمة نتائج التنوع البيولوجي إلى مؤشرات أداء رئيسية قابلة للقياس؛

(هـ) أوجه عدم الاتساق بين أطر الضمانات الوطنية والدولية، وتعدد السياسات بين الشركاء، والتعقيد التنظيمي وحالة عدم اليقين، وصعوبة ترجمة الأطر العالمية إلى عمليات تشغيلية؛

(و) التحديات التي تواجه ضمان المشاركة الفعّالة لأصحاب المصلحة، بما في ذلك العوائق التي تحول دون الحصول على الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة، ومحدودية الوصول إلى المعلومات الملائمة ثقافيا، ونقص التوعية بمبادئ الحماية بين المجتمعات المحلية؛

(ز) قضايا الحوكمة والقانون والمؤسسات، مثل عدم ضمان حيازة الأراضي، وضعف سيادة القانون، ومحدودية التمثيل، والضغوط السياسية والاقتصادية، وعدم كفاية سبل الحماية، والتي قد تعيق الامتثال والأهلية؛

(ح) محدودية الوعي بالضمانات، وعدم اتساق المعلومات بين البلدان والمؤسسات المالية، وانعدام الثقة على نطاق أوسع مما يؤثر على التنفيذ.

57- وعندما لا تُصاحب تدخلات تمويل التنوع البيولوجي آليات موثوقة لضمان المساءلة عن الآثار وتحقيق النتائج، فقد تتضاءل فعاليتها وشرعيتها على المدى الطويل، لا سيما في السياقات التي يؤثر فيها فقدان التنوع البيولوجي على الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية. وتتضمن الدراسة المشار إليها في الفقرة 56 الممارسات الجيدة، والدروس المستفادة، وفرص التحسين المتعلقة بتنفيذ التوجيهات.

58- ويتطلب تعزيز فعالية تمويل التنوع البيولوجي سعيا أكبر لتطبيق وإنفاذ تدابير السياسات، لا سيما من خلال تعزيز بناء القدرات، وتوفير موارد كافية، وتحسين الحوكمة، وإشراك أصحاب المصلحة، ومواءمة السياسات ومعايير الضمانات، وتحسين الوصول إلى المعلومات على جميع المستويات. كما ترد في الفقرة 7 من مشروع المقرر الوارد في التوصية 1/6 اعتبارات لمعالجة العقبات المتعلقة بالضمانات، وذلك كجزء من الجهود الجارية الأوسع نطاقا في هذا المجال.

[14] للاطلاع على النسخة الحالية من مسودة الدراسة، انظر الوثيقة CBD/SBI/6/INF/18. وستُتاح النسخة النهائية لينظر فيها مؤتمر الأطراف في اجتماعه السابع عشر.

[15] انظر الإخطارين رقم 122-2025 و137-2025.

زاي – أوجه التفاوت في الإنصاف والوصول والقوى في تمويل التنوع البيولوجي

59- غالبا ما تؤدي قيود الإنصاف والوصول إلى تمثيل غير متكافئ، وتمويل غير كاف، وحالات عدم توافق بين احتياجات التمويل الطويلة الأجل وتمويل المشاريع القصيرة الأجل، لا سيما في مجال التمويل الدولي للتنوع البيولوجي. وتُعتبر الآثار السلبية الناتجة أكبر بالنسبة للبلدان النامية الأطراف، ولا سيما أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

60- وتشكّل الموارد المحلية الجزء الأكبر من التمويل المحتمل للتنوع البيولوجي، غير أن حشدها يعتمد إلى حد كبير على الوصول إلى تمويل دولي كاف للتنوع البيولوجي. ويكمن مسوّغ ما يسمى "التمويل مقابل التمويل" في أن نتائج التنوع البيولوجي تتطلب تدفقات محلية كبيرة ومستدامة، ولا يمكن استبدالها بالتمويل الخارجي وحده.[16] ولذلك، فإن الاستثمار في النظم التي تطلق العنان للتمويل المحلي، بما في ذلك، وبشكل حاسم، وضع خطط وطنية لتمويل التنوع البيولوجي والأدوات اللازمة لتفعيلها، غالبا ما ينطوي على عائد أكبر على المدى الطويل. وبالتالي، فإن العقبات المرتبطة بالقدرة المؤسسية المذكورة أعلاه تُعتبر ذات صلة على هذا الصعيد.

61- وبالتالي، يمكن استخدام التمويل الدولي للتنوع البيولوجي لدعم العمليات التي تحسن توسيم ميزانية تمويل التنوع البيولوجي، وإصلاح الإعانات، وتعزيز الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي، وتعميمها في الميزانية. وتشمل إجراءات التمويل الدولية الأخرى ذات الصلة دعم الاستثمارات في الأدوات الابتكارية وبناء القدرات لإعداد المشاريع وتنفيذها. وبالتالي، يُعدّ ضمان الوصول إلى هذا التمويل الدولي للتنوع البيولوجي أحد الاعتبارات الهامة لتحسين فعالية التمويل المحلي للتنوع البيولوجي.

62- وعلاوة على ذلك، تواجه الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، التي غالبا ما تؤدي دورا محوريا في إدارة التنوع البيولوجي، عوائق إضافية وكبيرة في الوصول إلى التمويل. فتعقيد متطلبات الوصول، ومحدودية الاعتراف المؤسسي، وعدم تكافؤ توزيع المخاطر، يقيّد مشاركة أولئك الذين يديرون النظم الإيكولوجية بشكل مباشر في كثير من الحالات.

63- وتقلل أوجه التفاوت من فعالية تمويل التنوع البيولوجي، وذلك نظرا لأنها تؤدي إلى محدودية الشعور بالملكية المحلية، وتقويض الشرعية، وزيادة احتمالات عدم استدامة نتائج التنوع البيولوجي. وبالتالي، يتطلب تحسين الفعالية التركيز ليس فقط على إجمالي تدفقات التمويل، بل أيضا على طرق الوصول إلى التمويل وإدارته واستخدامه على مختلف المستويات.

64- ومنذ اعتماد الإطار، تم إطلاق العديد من المبادرات لتحسين فرص وصول الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية إلى التمويل. وتم توضيح بعض أحدث الإنجازات في هذا المجال في الوثائق التي أعدتها الأمانة.[17]

رابعا – الخاتمة

65- تكمن العقبات الرئيسية التي تحول دون التمويل الفعال للتنوع البيولوجي التي تم تحديدها في هذه الوثيقة في كافة مستويات تمويل التنوع البيولوجي، عبر البلدان، ومن المستوى الدولي إلى مستوى المشاريع المحلية. ويُعدّ العمل المتواصل والمدروس لمعالجتها أمرا بالغ الأهمية إذا أرادت الأطراف تحقيق الغايات والأهداف المنصوص عليها في إطار كونمينغ–مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي.

---

[16] للاطلاع على المزيد من المعلومات، انظر إينيس فيرلي، "نهج التمويل من أجل التمويل لتحفيز تمويل التنوع البيولوجي"، الذي تم إعداده لحلقة العمل التي تناولت حشد الموارد التي عقدتها الأمانة في روما في الفترة من 10 إلى 13 فبراير/شباط 2026.

[17] انظر CBD/SB8J/1/2.

66- وتُعد الجهود المتواصلة والمعززة لزيادة حجم تمويل التنوع البيولوجي، بما يتماشى مع الهدف 19 من الإطار، بالغة الأهمية للتغلب على العديد من العقبات المذكورة في هذه الوثيقة. وقد تشمل هذه الجهود أيضا توسيع قاعدة المساهمين، ويمثّل ذلك محور الطلب الوارد في الفقرة 24 من المقرر 34/16.

67- وتُعتبر مواءمة التمويل الدولي للتنوع البيولوجي مع الاحتياجات المحددة للمشاريع والبلدان بما يتجاوز دورات تمويل المشاريع ومواضيعها، واستثمار التمويل في بناء القدرات وأنشطة الحد من المخاطر لحشد الموارد المحلية المستدامة، من الأمور الأساسية للتغلب على العقبات المنهجية التي تحول دون تحقيق النتائج المرجوة للتنوع البيولوجي بشكل كامل.

68- ومن شأن إحراز تقدم ملموس في التخلص التدريجي من الحوافز أو إصلاحها، بما في ذلك الإعانات الضارة بالتنوع البيولوجي، وتوسيع نطاق الحوافز الإيجابية للتنوع البيولوجي، بما يتماشى مع الهدف 18، أن يتيح تمويلا إضافيا كبيرا، بما في ذلك لأغراض التنوع البيولوجي، ويحسّن من فعالية التمويل الحالي والمستقبلي للتنوع البيولوجي.

69- ويُعدّ إدماج التنوع البيولوجي بشكل أكبر في العمليات الدولية وعمليات الاقتصاد الكلي ذات الصلة، وتعزيز الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي، وحساب النظم الإيكولوجية، وتوسيم ميزانية التنوع البيولوجي، وتصنيفات التنوع البيولوجي، من الخطوات الهامة نحو التعبير عن التنوع البيولوجي بشكل أفضل في عملية صنع القرارات الاقتصادية. ويوفر توسيع نطاق أنشطة مثل تلك التي تم تنفيذها في إطار مبادرة تمويل التنوع البيولوجي، على سبيل المثال، مسارا واضحا نحو تحقيق هذا التعميم المُحسّن.

70- ومن شأن تحسين تطبيق وإنفاذ نظم الضمانات القائمة في مشاريع تمويل التنوع البيولوجي أن يعزز بشكل كبير من فعالية تمويل التنوع البيولوجي على جميع المستويات ومن كافة المصادر. ووردت بعض التوصيات في هذا الصدد في الفقرة 7 من مشروع المقرر الوارد في التوصية 1/6.

71- وبالإضافة إلى ذلك، يمكن لتحسين الإنصاف وإمكانية الوصول إلى تمويل التنوع البيولوجي لصالح الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، والنساء والشباب باعتبارهم الجهات الراعية الأساسية للتنوع البيولوجي، أن يعزز بشكل كبير فعالية هذا التمويل. وقد تشمل التحسينات ذات الصلة استخدام وسطاء موثوقين، وتبسيط آليات الوصول، وتكييف مبادرات تمويل التنوع البيولوجي مع احتياجات هذه الفئات، لا سيما من خلال تمويل مرن وطويل الأجل وقابل للتنبؤ به، والاستثمار في بناء القدرات.

72- ويمكن لتعزيز المشاركة في مبادرات تتبع تمويل التنوع البيولوجي وتصنيفاته، والمساهمة فيها، أن يؤثر إلى حد كبير على عملية صنع القرار المتعلق بحجم التمويل اللازم للتنوع البيولوجي وتخصيصه. كما يمكن لإنشاء وحدات مخصصة لتمويل التنوع البيولوجي ضمن وزارتي المالية والبيئة أن يُحسّن التنسيق بين الوزارتين، وييسّر تحسين مواءمة التمويل المخصص للتنوع البيولوجي وكفاءته.

73- وأخيرا، يجب اعتبار الاستثمار في القدرات اللازمة لتحسين الفعالية الشاملة لتمويل التنوع البيولوجي، ولا سيما من خلال إطلاق العنان للموارد المحلية وتعزيز فعاليتها، على أنه نهج منهجي للتغلب على العقبات التي تم تحديدها في هذا التقرير. ويمكن أن تؤدي العديد من الإجراءات المذكورة أعلاه دورا في هذا الصدد.